الصباح AL-SABAH

لبنان: استمرار الوجود الإسرائيلي على أراضينا يعد احتلالاً

قوات إسرائيلية في جنوب لبنان

«وكالات» : بعيد ساعات من انتهاء مهلة لتطبيق بنود اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، التي أبقت على وجودها في 5 نقاط استراتيجية، أكد لبنان، أمس الثلاثاء، أن استمرار وجود القوات الإسرائيلية على أراضيه يعد «احتلالاً».

وفي بيان تلته إثر اجتماع عقده رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان، نقلت الناطقة باسم الرئاسة، نجاة شرف الدين، عن المجتمعين اعتبارهم أن «استمرار الوجود الإسرائيلي في أي شبر من الأراضي اللبنانية يعد احتلالاً»، وتوجههم إلى مجلس الأمن «لمطالبته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الخروقات الإسرائيلية وإلزام إسرائيل بالانسحاب الفوري حتى الحدود الدولية»، في موازة تأكيدهم «جهوزية الجيش الكاملة لاستلام مهامه على طول الحدود» مع إسرائيل، وفق فرانس برس.

من جانبها أفادت الحكومة في البيان الوزاري، الذي وافقت عليه ليل الاثنين، أنها ترغب في أن يكون لبنان دولة تملك قرار الحرب والسلام.

يذكر أنه بوقت سابق، أمس، أكد الجيش اللبناني انتشاره في قرى حدودية في جنوب لبنان بعد انسحاب الإسرائيليين منها.

كما أضاف في بيانٍ أن قواته انتشرت أيضاً في مواقع حدودية أخرى بمنطقة جنوب الليطاني، بالتنسيق مع اللجنة الخماسية للإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار وقوة الأمم المتحدة المؤقتة–اليونيفيل.

إلى ذلك، أوضح أن الوحدات المختصة باشرت في إجراء المسح الهندسي وفتح الطرقات ومعالجة الذخائر غير المنفجرة والأجسام المشبوهة في هذه المناطق.

وحث المواطنين على الالتزام بتوجيهات الوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق الجنوبية، إفساحاً في المجال لإنهاء الأعمال المذكورة في أسرع وقت ممكن، وحفاظاً على أرواحهم وسلامتهم.

وكان مصدر أمني لبناني قد أكد سابقاً أمس أن الجيش الإسرائيلي انسحب من كل القرى الحدودية في الجنوب، باستثناء 5 نقاط، كان أعلن أنه سيبقى فيها، رغم انتهاء مهلة تطبيق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل.

كما أوضح أن «الجيش اللبناني ينتشر بشكل تدريجي، بسبب وجود متفجرات في بعض الأماكن، وأضرار بالطرقات».

في حين أفاد مسؤول إسرائيلي أن القوات الإسرائيلية ستبقى مؤقتاً في تلك النقاط، ثم تنسحب بعد مدة، من دون أن يحدد ماهية تلك المدة.

تجدر الإشارة إلى أن تلك النقاط الخمس التي سيبقى فيها الجيش الإسرائيلي، هي تلة الحمامص وتلة النبي عويضة وجبل بلاط واللبونة والعزية، التي تطل على عدد من المستوطنات الإسرائيلية.

وكان اتفاق وقف النار بين لبنان وإسرائيل، الذي دخل حيّز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024، نص على انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من الجنوب خلال مهلة 60 يوماً، إلا أنها لم تلتزم بذلك وطالبت بتمديد بقائها في الجنوب حتى 18 فبراير الحالي.

فوافقت السلطات اللبنانية على التمديد الثاني شرط إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين لدى إسرائيل الذين يُعرف منهم 7، والانسحاب بشكل تام.

من جهة أخرى ذكرت الحكومة اللبنانية في البيان الوزاري الذي وافقت عليه الليلة الماضية أنها ستتفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي وأنها تعمل على معالجة التعثر المالي والمديونية العامة.

وأشار البيان إلى أن الحكومة تريد «دولة فعالة بإدارتها العامة ومؤسساتها، مما يستدعي إعادة هيكلة القطاع العام وفق رؤية محدثة».

وأضاف أن الحكومة «ستعمل من أجل النهوض بالاقتصاد الذي لا يقوم دون إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليتمكن من تسيير العجلة الاقتصادية. وستحظى الودائع بأولوية من حيث الاهتمام من خلال وضع خطة متكاملة وفق أفضل المعايير الدولية للحفاظ على حقوق المودعين».

وأكد البيان «حق الدولة اللبنانية في ممارسة كامل سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة».

وجاء البيان بعيدا عن لهجة معتادة في السنوات الماضية كان ينظر إليها على أنها تضفي شرعية على دور جماعة حزب الله المدعومة من إيران في الدفاع عن لبنان.

وقال البيان إن الحكومة ترغب في أن يكون لبنان «دولة تملك قرار الحرب والسلام».

آليات تدخل غزة.. وإسرائيل تضغط للإفراج عن 6 أسرى دفعة واحدة

قافلة مصرية من المعدات واللوادر لإعمار غزة

«وكالات» : فيما تشرف المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي دخل حيز التنفيذ في 19 يناير الماضي على نهايتها، تضغط إسرائيل على الوسطاء (مصر وقطر والولايات المتحدة) من أجل إطلاق سراح 6 أسرى إسرائيليين أحياء، دفعة واحدة يوم السبت المقبل، مقابل إطلاق سراح بقية الأسرى الفلسطينيين الذين اتفق على عددهم سابقا، وإدخال بيوت متنقلة وآليات ثقيلة، وفق ما أفاد مصدر سياسي إسرائيلي.

في حين أكد مصدر مصري مطلع أن معدات رفع الأنقاض بدأت، أمس الثلاثاء، في الدخول إلى القطاع عبر معبر رفح.

كما أضاف أن كرفانات الإعاشة بدأت أيضا بالدخول بعد نجاح الجهود المصرية القطرية، وفق ما نقلت فضائية القاهرة الإخبارية.

وكانت هذه المعدات قد اصطفت على جانبي المعبر البري الحدودي منذ الخميس الماضي تمهيدا لدخول القطاع الفلسطيني المدمر.

أتى ذلك بعد أيام من إعلان مصر أنها ستقدم تصورا شاملا لإعادة إعمار غزة يضمن بقاء الفلسطينيين على أرضهم.

وتضمن المقترح المصري إنشاء «مناطق آمنة» داخل غزة يمكن أن يعيش فيها الفلسطينيون بشكل مؤقت، بينما تقوم شركات مصرية ودولية بإزالة وإعادة تأهيل بنية القطاع التحتية.

كما نص على إعادة إعمار القطاع على ثلاث مراحل تستغرق ما يصل إلى خمس سنوات، من دون إخراج الفلسطينيين من غزة، بحسب مسؤولين مصريين.

كما حدد ثلاث «مناطق آمنة» داخل القطاع لنقل الفلسطينيين خلال «فترة إنعاش مبكر» أولية مدتها ستة أشهر. على أن يجري تجهيز هذه المناطق بمنازل متنقلة وملاجئ، مع تدفق المساعدات الإنسانية.

فيما ستشارك أكثر من عشرين شركة مصرية ودولية في إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنية التحتية للقطاع.

يشار إلى أن حماس كانت أفرجت السبت الماضي عن 3 إسرائيليي مقابل إطلاق سراح 369 فلسطينيا من السجون الإسرائيلية.

ليرتفع عدد الذين أطلقتهم الحركة منذ بدء المرحلة الأولى من الهدنة إلى 19 من أصل 33 إسرائيليا، إلى جانب 5 تايلانديين تم تسليمهم في عملية إطلاق سراح غير مقررة.

فيما بقي حالياً 73 إسرائيلياً في غزة، يعتقد أن نصفهم فقط على قيد الحياة، حسب تقديرات إسرائيلية.

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، واشتعال الحرب الإسرائيلية على غزة إثر الهجوم الذي شنته حماس على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية في غلاف غزة، دمر القصف الإسرائيلي حوالي ربع مليون وحدة سكنية، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة.

كما تضرر أو دُمر أكثر من 90 في المئة من الطرقات وأكثر من 80 في المئة من المرافق الصحية.

فيما قُدرت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بنحو 30 مليار دولار، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالمساكن والتي تقدر بنحو 16 مليار دولار.

ألمانيا: لاجئون سوريون ينتظرون صدور لوائح السفر إلى وطنهم

لاجئون سوريون في ألمانيا

«وكالات» : ينتظر العديد من اللاجئين السوريين في ألمانيا، بفارغ الصبر فرصة لاستكشاف وطنهم، دون المخاطرة بوضع الحماية الذي يتمتعون به في ألمانيا، بعدما أعلنت الحكومة الألمانية عن خطط في هذا الشأن.

وقالت لمياء قدور، المتحدثة باسم شؤون السياسة الداخلية للكتلة البرلمانية لحزب الخضر: «يجب إيجاد حلول عملية بسرعة إلى حد ما إذا كنا نعتزم دعم الهجرة إلى سوريا... يتواصل معي كثيراً لاجئون سوريون يريدون معرفة متى سيتم وضع لوائح بشأن هذه الرحلات».

وقال متحدث باسم اتحاد منظمات الإغاثة الألمانية–السورية، إن «الاتحاد تواصل بالفعل مع عدة وزراء في الحكومة الاتحادية الألمانية بشأن هذا الأمر».

وأعلنت وزارة الداخلية الألمانية، أنها لا تزال تعمل على وضع حل «لتمكين السوريين من القيام برحلات قصيرة الأمد إلى وطنهم، دون فقدان وضع الحماية الخاصة بهم من أجل تقييم الوضع، هناك استعداد لديهم لعودة طوعية دائمة».

ووفقاً للقواعد المعمول بها حالياً في ألمانيا، تسقط شروط الحماية للاجئ إذا سافر إلى موطنه، ولا تطبق استثناءات إلا إذا كان السفر لـ«ضرورة أخلاقية»، مثل حالة مرض خطير لأحد أفراد الأسرة أو وفاته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يبلغ اللاجئ عن سفره مسبقاً إلى سلطات الهجرة.

وقالت وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فيزر، ووزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، بعد حوالي شهر من سقوط نظام الأسد، إنهما تعتقدان أنه من المنطقي السماح للاجئين السوريين بإجراء رحلة استكشافية إلى موطنهم، دون التأثير على وضع الحماية الذي يتمتعون به في ألمانيا. وبحسب وزارة الداخلية، لا يستدعي ذلك إجراء تعديل في القوانين.

وقالت قدور: «اقتراحي هو تحديد عدد الرحلات المسموح بها أو فترة زمنية معينة، على سبيل المثال عام واحد يمكن خلاله اللاجئ السفر إلى سوريا بقدر ما يريد من الوقت، من أجل الحصول على فكرة عن الظروف المعيشية هناك».

وذكرت قدور أنها التقت خلال إقامتها في سوريا هذا الشهر، بلاجئين سابقين عادوا من لبنان أو تركيا، مضيفة أن العديد منهم أعربوا عن ندمهم على العودة، بسبب عدم وجود كهرباء أو مدارس لأطفالهم في مكان إقامتهم القديم على سبيل المثال.

وانتقدت كلارا بونجر، النائبة البرلمانية عن حزب «اليسار»، الحكومة الاتحادية بسبب عدم اتخاذها أي إجراءات تجاه الأمر رغم مرور 4 أسابيع على إعلانها عن «الرحلات الاستكشافية»، مضيفةً أن «الحكومة ترجئ مجدداً مشروعاً مجدياً».

إيران: لن نتفاوض أبداً تحت الضغط أو التهديد

وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي

«وكالات» : فيما أعلنت استعدادها للتفاوض مع الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، أكدت إيران أنها لن تتفاوض تحت الضغط.

وقال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن بلاده لن تتفاوض أبداً تحت الضغط أو التهديد.

كما اعتبر أن «المهم بالنسبة لها هو الوفاء بالالتزامات، وليس التصريحات والمقابلات الجميلة»، مشددا على أن «ممارسة الحد الأقصى من الضغط لم ينجح أبدًا»، وفق ما نقلت وسائل إعلام محلية.

وتابع قائلا: «إذا تم الحديث مع الجانب الإيراني باحترام وكرامة، فإن الرد سيكون في نفس الإطار»، وفق تعبيره.

هذا ورأى أن «سياسة استبعاد إيران من الترتيبات الإقليمية أو إثارة النزاعات بينها وبين جيرانها في الخليج قد فشلت». واعتبر أن «الحرب الإقتصادية الشاملة التي شنت عبر العقوبات غير القانونية ضد الشعب الإيراني لا تمثل سوى جانب من الجهود التي استمرت لعقود من قبل القوى العابرة للإقليم، بقيادة الولايات المتحدة لكنها فشلت» وفق قوله.

إلى ذلك، شددت الخارجية على أن طهران مستعدة لمواصلة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكد مرارا خلال الفترة الماضية موقفه الساعي إلى التفاوض مع الجانب الإيراني، إلا أنه لوح في الوقت عينه بمواجهة عسكرية. إذ قال إنه «إذا أبرمت صفقة بين طهران وواشنطن، فلن تقصف إسرائيل الأراضي الإيرانية».

كما شدد أكثر من مرة على أنه يفضل التوصل إلى «اتفاق سلام نووي»، يسمح لطهران بالنمو والازدهار سلمياً، بدل المواجهة والتصعيد.

علماً أنه وقع قبل نحو أسبوعين مذكرة رئاسية تعيد فرض سياسة العقوبات الصارمة ضد إيران، على غرار ما حدث خلال ولايته الأولى. وأوضح حينها أنه يعتزم استئناف سياسة «الضغوط القصوى» بسبب مزاعم عن محاولة السلطات الإيرانية تطوير أسلحة نووية.

في حين انتقد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان فرض العقوبات، معتبرا أنه في حال كانت الدعوة الأمريكية للتفاوض جدية فما الهدف من العقوبات.

مسؤولون من «طالبان» يجرون مباحثات في اليابان

مسؤولون في حركة طالبان يجتمعون بوفد ياباني

«وكالات»: قال مسؤولون يابانيون إن مسؤولين بارزين بحركة طالبان أفغانستان يتواجدون في اليابان لإجراء مباحثات، ضمن جهود طوكيو لمساعدة أفغانستان في بناء نظام سياسي أكثر شمولا وحماية حقوق الانسان.

وتعد هذه أول زيارة دبلوماسية معروفة لمسؤولي طالبان خارج منطقة وسط آسيا–الشرق الأوسط منذ أن سيطرت طالبان على أفغانستان عام 2021.

وقال كبير أمناء مجلس الوزراء يوشيماسا هاياشي، للصحفيين، الإثنين، إن منظمة نيبون زيادان التي تقوم بتقديم المنح ، قامت بدعوة مسؤولين بارزين بطالبان لم يذكر هويتهم، كما من المقرر أن يجروا مباحثات مع مسؤولي الخارجية اليابانية.

وقالت المنظمة في بيان إنه تم دعوة مسؤولي طالبان لمساعدتهم في فهم أفضل للحاجة «بأن يكون لديهم منظور أشمل نحو بناء مستقبل بلادهم وقبول المساعدات الإنسانية بصورة أوسع نطاقاً من المجتمع الدولي من أجل الفئات الأكثر ضعفاً».

ورفضت المنظمة تقديم تفاصيل بشأن الزوار وجدول أعمالهم.

ويشار إلى أن اليابان لا تعترف رسمياً بأن طالبان هي الحكومة الرسمية لأفغانستان.

وأشار هاياشي إلى أن منظمة خاصة هي من نظمت الزيارة، ولكنها تعد استكمالا لجهود الحكومة اليابانية للعمل مع المجتمع الدولي لدعوة طالبان لإجراء تغيرات في السياسة لحماية حقوق الإنسان.